

فسرر :

( المادة الأولى )

يستبدل بنص المساده رقم ١٠٠ من لائحة الانضباط العسكري في القوات المسلحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، النص الآتي :

” مادة ١٠٠ - تكون سلطات الاستقطاع من الراتب على جانب الأفراد مقابل فقد أو تلف الأسلحة والمعدات والذخائر والملبوسات وأية مهمات أخرى ، على الوجه الآتي :

١ - قادة الكتائب ومن يعادلهم فيما لا يجاوز خمسين جنيها .

٢ - قادة الألوية ومن يعادلهم فيما لا يجاوز مائتي جنيه .

٣ - قادة الفرق ومن يعادلهم فيما لا يجاوز خمسمائة جنيه .

٤ - رؤساء الهيئات وقادة الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية ومديرو الإدارات المركزية بالقيادة العامة للقوات المسلحة ومديرو الكليات العسكرية ومن يعادلهم فيما لا يجاوز ألف جنيه .

ويرفع الأمر ، فيما زاد على ذلك إلى هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة أو قيادات الأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة للمصادقة على الحسم “ .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الدفاع إصدار القرارات المنفذة له ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٧ ( ٢١ فبراير سنة ١٩٨٧ )

حسنى مبارك

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧

بتعيين رئيس هيئة قضايا الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ والمعدل بالقانون

رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

## قرار :

### ( المادة الأولى )

يعين السيد المستشار/حسن بهجت عبدالباقي، نائب رئيس هيئة قضايا الدولة، رئيساً للهيئة .

### ( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ رجب سنة ١٤٠٧ ( ١٦ مارس سنة ١٩٨٧ )

حسنى مبارك

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٧

بنقل تبعية أرض مزرعة الدواجن بالفيوم  
من مركز البحوث الزراعية إلى الهيئة العامة للخدمات البيطرية  
وتخصيصها لإقامة حديقة حيوان

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛  
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ؛  
وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ بفرض رسوم ازيارة المتاحف والمدائق التابعة لوزارة الزراعة والأماكن الملاحقة بها ؛  
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛  
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء مركز البحوث الزراعية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ في شأن مركز البحوث الزراعية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية ؛  
وبناء على ما عرضه الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛